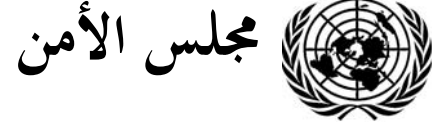


Distr.: General
19 January 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم تقييما عن عمل مجلس الأمن خلال رئاسة قطر للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي وبعد مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر عبد العزيز النصر

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة
تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة قطر للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

مقدمة

اضطلع مجلس الأمن، خلال رئاسة قطر للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ببرنامج عمل واسع النطاق تناول مجموعة عريضة من القضايا المعروضة على جدول أعمال المجلس. فخلال ذلك الشهر عقد المجلس ٤٠ جلسة، تضمنت ٦ مناقشات عامة، ومناقشة واحدة مفتوحة ومناقشة واحدة خاصة و ٤ إحاطات و ٤ جلسات مع البلدان المساهمة بقوات. وإضافة إلى ذلك، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته في ٢٣ مناسبة منفصلة. واتخذ المجلس، خلال أكثر شهور السنة كثافة في العمل، ١٤ قراراً، وأصدر ١١ بياناً رئاسياً ومذكرة واحدة من الرئيس. كما أدلى الرئيس بسبعة بيانات إلى الصحافة باسم المجلس. ومرفق بهذا التقييم جدول بالإجراءات التي اتخذها المجلس خلال رئاسة قطر.

وأخذ أحد القرارات بالتركية في إطار بند جديد عنوانه "تكريم الأمين العام المنتهية ولايته".

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، قدم رئيس المجلس إحاطة إلى الصحافة عن برنامج عمل المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر.

ومن خلال موقع البعثة الدائمة لقطر على شبكة الإنترنت (www.qatarmission.org)، وفرت الرئاسة بصفة منتظمة المستجندات التي شهدها برنامج العمل وكذلك أنشطة المجلس.

وشارك النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في قطر في المناقشة المواضيعية المفتوحة التي أجزاها المجلس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

أفريقيا

بوروندي

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها نور الدين ساني، نائب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في بوروندي. فعرض وصفا للتطورات الرئيسية التي شهدتها بوروندي، بما في ذلك حالة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

الشامل الذي وقعته في ٧ أيلول/سبتمبر حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية. كما أبلغ أعضاء المجلس بانتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر وبداية عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي المنشأ حديثاً كي يواصل عملية تعزيز السلام وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لفترة أولية مدتها عام واحد، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. علاوة على ذلك، أبلغ السيد ساتي المجلس أن لجنة بناء السلام سوف تخصص ٢٥ مليون دولار من صندوق بناء السلام لصالح بوروندي بغرض تشجيع الحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون وكفالة انتعاش المجتمعات المحلية. وواصل أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء هشاشة الحالة الأمنية والسياسية السائدة في البلد.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر أيضاً، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في بوروندي. واستمع المجلس والبلدان المساهمة بقوات إلى إحاطة قدمها نائب الممثل الخاص. وأصدر رئيس المجلس بياناً إلى الصحافة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، أعرب مجلس الأمن، في مشاورات أجراها بكامل هيئته، عن القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في الآونة الأخيرة، الذي زاد من حدته استمرار التمرد في الجزء الشمالي الشرقي وعدم الاستقرار على حدود ذلك البلد مع تشاد والسودان.

تشاد/السودان

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، تلقى المجلس، خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، إحاطة من ديمتري تيتوف، مدير شعبة أفريقيا بإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، عن الحالة على طول الحدود المتوترة بين السودان وتشاد، التي يزيد من حدة توترها الصراع المستمر في دارفور. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء التوتر بين تشاد والسودان وحثوا الدولتين على الامتثال التام لالتزامهما الواردة في اتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ والاتفاقات اللاحقة المبرمة بينهما.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر أعرب أعضاء المجلس، فيما يتصل بالحالة في تشاد والسودان، عن قلقهم البالغ إزاء الأنشطة العسكرية في شرق تشاد، ودانوا بشدة جميع المحاولات الرامية إلى زعزعة الاستقرار بالقوة. وساد قلق إزاء تدهور الحالة في دارفور

واستمرار التوتر بين تشاد والسودان. وبناء عليه، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً باسم المجلس (S/TRST/2006/53).

كوت ديفوار

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع المجلس في جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، واستمع إلى إحاطة قدمها بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام المعني بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر أيضاً، عرض الممثل الخاص، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المرحلي الحادي عشر عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/939). وإضافة إلى ذلك، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها السفير أدامانتيوس فاسيلاكيس (اليونان)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، عن تقرير فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٢٦ (٢٠٠٦) الذي مُدِّدَت بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية الداعمة لها حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي الجلسة الرسمية التالية، كان معروضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/982، التي تضمنت نص مشروع قرار عن الحالة في كوت ديفوار. واعتمد مشروع القرار هذا بالإجماع بوصفه القرار ١٧٢٧ (٢٠٠٦). وبموجبه جُددت الجزاءات المفروضة بموجب القرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٦٤٣ (٢٠٠٥) حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ومُددت أيضاً ولاية فريق الخبراء لفترة ستة أشهر.

وفي الجلسة الرسمية التي عقدت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، تلا رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بياناً (S/PRST/2006/58). وقام الرئيس، في البيان الرئاسي، من ضمن أمور أخرى بتكرار تأكيد دعم المجلس الكامل للفريق العامل الدولي حيث أشار إلى الدور الذي يضطلع به بصفته ضامناً لعملية السلام وحكما نزيهاً فيها، وحث الفريق العامل الدولي على تعزيز الحوار مع جميع الأطراف في كوت ديفوار بغرض كفالة الالتزام بالجدول الزمني الوارد في خريطة الطريق؛ ومشاركة الفريق قلقه إزاء التأخير في تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)؛ والطلب إلى الفريق أن يقدم جدولاً زمنياً مفصلاً ومستكملاً عن تنفيذ عملية السلام في موعد لا يتجاوز ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس، خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها مدير شعبة أفريقيا التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام عن الانتخابات التي أُجريت بنجاح في الآونة الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال تبادل للآراء بعد الإحاطة، أشاد أعضاء المجلس بإجراء الانتخابات، ونوّهوا بالموقف الإيجابي الذي اتخذته الأطراف السياسية المؤثرة الرئيسية لدى إعلان نتائج انتخابات الرئاسة. وأكد أعضاء المجلس أيضاً الحاجة إلى توفير مساعدة دولية في مجالات من قبيل الحكم الرشيد، وتدابير مكافحة الفساد، والمساعدة الإنمائية، وإصلاح قطاع الأمن بشكل مستدام. وقدمت فرنسا وقطر مشروع بيان رئاسي عن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع، في جلسة رسمية، بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/50)، وجه به للرئيس جوزيف كاييلا التهنئة على انتخابه في أول انتخابات ديمقراطية تجري بجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ما يزيد على ٤٠ عاماً. كما رحب به بالتزام السيد بمبامواصلة المشاركة في العملية السياسية داخل إطار مؤسسات جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، ناقش أعضاء المجلس، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، نص مشروع قرار مقدماً من فرنسا.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع، في جلسة رسمية، القرار ١٧٣٦ (٢٠٠٦) الذي تضمن أمورا من بينها الإذن بزيادة القوام العسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ وهو التاريخ المقرر أن تنتهي فيه ولاية البعثة. وبعد أن أحاط أعضاء المجلس علماً بتوصيات الأمين العام الواردة في رسالته المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/892)، أعربوا عن تطلعهم أيضاً إلى مقترحات منه تتعلق بمستقبل ولاية البعثة وكذلك استعراض لقوامها العسكري.

غينيا - بيساو

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها سولا أمورغي، ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو المعين حديثاً، عن التطورات التي شهدتها غينيا - بيساو في الآونة الأخيرة وعن عمل مكتب الأمم المتحدة لدعم حفظ السلام في غينيا - بيساو.

وفي اليوم نفسه، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا أعرب فيه عن قلق أعضاء المجلس إزاء تزعزع الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية في ذلك البلد، وكذلك عن دعمهم للأنشطة التي يقوم بها مكتب دعم حفظ السلام في غينيا - بيساو.

ليبيريا

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، ناقش أعضاء المجلس، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، استعراض الجزاءات المفروضة على ليبريا وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على السواء استنادا إلى الوثيقتين S/2006/976 و S/2006/958، على التوالي. وقدمت إلى مارغريته لوي، الممثلة الدائمة للدانمرك ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، إحاطة إلى المجلس عن التقرير الأخير الذي أعده فريق الخبراء المعني بليبيريا.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ أعضاء المجلس بالإجماع، في جلسة رسمية، القرار ١٧٣١ (٢٠٠٦).

سيراليون

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قام ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، بإعداد مشروع قرار عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وبتعميمه. وكان معروضا على المجلس أيضا التقرير الثالث من الأمين العام عن المكتب (S/2006/922). وفي ذلك التقرير، أوصى الأمين العام بأن يوافق مجلس الأمن على زيادة مؤقتة في العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للمكتب بـ ٥ و ١٠ جنود على التوالي، للمساعدة على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ودعا الأمين العام أيضا إلى تمديد ولاية المكتب لمدة ١٢ شهرا حتى نهاية عام ٢٠٠٧.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، ناقش أعضاء المجلس، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، نص مشروع قرار (S/2006/1012). وفي ما بعد اتخذ المجلس بالإجماع، في جلسة رسمية، القرار ١٧٣٤ (٢٠٠٦) الذي تم بموجبه تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأوصى المجلس أيضا بزيادة عدد أفراد المكتب لفترة تمتد من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بغرض تعزيز الدعم المقدم من المكتب للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجري في سيراليون. وعقب التصويت، أدلى ببيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية. وأدلى ببيان أيضا ممثل هولندا، بصفته رئيسا للجلسات المخصصة للبلدان التي تعقدتها لجنة بناء السلام المعنية بسيراليون.

الصومال

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، نظر مجلس الأمن، خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، في مشروع قرار عن الصومال (S/2006/940)، اعتمد بالإجماع في ٦ كانون الأول/ديسمبر بوصفه القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦). وفي القرار، المقدم من جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا والكونغو والولايات المتحدة الأمريكية، حث المجلس كلا الطرفين في الصومال على استئناف الحوار دون تأخير، والإذن بإنشاء بعثة للحماية والتدريب من أجل حماية المشاركين في الحوار، وحفظ الأمن في بيداوة ورصده، والمساعدة على إعادة تشكيل قوات الأمن الوطنية. وعقب التصويت، أدلى ببيان ممثل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والكونغو وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورئيس المجلس، بصفته ممثلا لقطر.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أعرب أعضاء المجلس، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، عن القلق العميق إزاء تصاعد القتال وتدهور الحالة في الصومال، لا سيما إزاء وجود قوات أجنبية في البلد. وبعده، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا عن الحالة في الصومال (S/PRST/2006/59)، دعا فيه جميع الأطراف إلى الكف عن الصراع والالتزام من جديد بإجراء الحوار والقيام على الفور بتنفيذ القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦).

وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة عن الأزمة الصومالية قدمها فرانسوا لونسيني فول، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال. وقد حذر من احتمال حدوث عواقب إقليمية في حالة تصاعد القتال بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية. وحث على التوصل إلى تسوية سلمية من خلال التفاوض ودعا جميع القوات الأجنبية إلى مغادرة الصومال. وبعده، نظر أعضاء المجلس، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، في الحالة في الصومال على خلفية التصاعد الراهن في القتال بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية، ووجود القوات الإثيوبية، واعتماد القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦). واستمر أعضاء المجلس، حتى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، في تبادل الآراء عن مشروع بيان رئاسي مقدم من قطر عن التطورات الجديدة في الحالة بالصومال. وفي ضوء اختلاف الآراء بين أعضاء المجلس، لم يصدر بيان رئاسي في هذا الصدد.

السودان

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، قدم السيد لويس مورينو - أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في السودان ودارفور، وذلك في أثناء نظر المجلس في تقارير الأمين العام بشأن السودان.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أعاد أعضاء المجلس، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، التأكيد على قلقهم البالغ إزاء تفاقم الأوضاع الأمنية في دارفور وعواقب ذلك في المنطقة. وناقشوا كذلك مشروع بيان رئاسي بشأن الحالة في السودان تم اعتماده (S/PRST/2006/55). وقد دُعي في البيان إلى القيام فوراً بتوزيع مجموعات الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ونشر عملية مختلطة في دارفور توفر لها الأمم المتحدة هياكل ونظم القيادة والسيطرة. وجرى في البيان الرئاسي كذلك تأييد الاستنتاجات التي توصلت إليها المشاورات الرفيعة المستوى بشأن الحالة في دارفور، التي عُقدت بأديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، فضلاً عن البلاغ الصادر عن الاجتماع السادس والستين لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد في أبوجا يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، وقدم كذلك أحمدو ولد - عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام، وهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن زيارتهما الأخيرة إلى السودان واجتماعهما بقادته في الخرطوم. ولقد سلّما رسالة خطية من الأمين العام إلى الرئيس عمر البشير. وأجرى أعضاء المجلس مداولات عن الحالة الراهنة ورد الفعل الإيجابي من جانب الرئيس السوداني، حسب ما أعرب عنه في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر الموجهة إلى الأمين العام. وأعرب أعضاء المجلس عن آراء متباينة بشأن النتائج التي ستسفر عنها المشاورات بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية. ثم صدر بيان صحفي في هذا الشأن رحب فيه أعضاء مجلس الأمن بنتائج زيارة الممثل الخاص إلى السودان وتعهد الرئيس السوداني بتنفيذ اتفاقي أديس أبابا وأبوجا.

منطقة البحيرات الكبرى

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المجلس مناقشة بحث فيها الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من إبراهيم فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، وليبراتا مولامولا، الأمانة التنفيذية الأولى لأمانة المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. ثم أدلى ببيان رئيس المجلس باسم المجلس (S/PRST/2006/57)،

وتضمن في جملة أمور، تهيئة قادة المنطقة على توقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وترحيباً بالقرار القاضي بإنشاء آلية متابعة إقليمية تشمل أمانة مؤتمرات وإقامة مكاتبها في بوجومبورا. كما أيد المجلس تمديد ولاية الممثل الخاص حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، ناشد المجلس تقديم المساعدة الدولية إلى الصندوق الخاص للتعمير والتنمية في المنطقة.

آسيا

أفغانستان

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، ناقش مجلس الأمن الحالة في أفغانستان بناء على تقرير بعثة المجلس إلى أفغانستان (S/2006/935)، التي جرت في الفترة من ١١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتلقى المجلس إحاطة من السيد كينزو أوشيما، الممثل الدائم لليابان ورئيس البعثة. وقدم التقرير وصفاً للإنجازات والتحديات الهائلة التي تواجهها الحكومة الأفغانية. وقدم أيضاً نتائج وتوصيات وأثنى على حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لما بذلوه من جهود. واستمع المجلس إلى بيان أدلى به ممثلو كل من أفغانستان وفنلندا والهند وكندا، والسيد ريموند يوهانسن، وزير الدولة للشؤون الخارجية في النرويج، وممثل جمهورية إيران الإسلامية، وممثل باكستان.

فيجي

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، أثار ممثل اليابان، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، في إطار بند مسائل أخرى، موضوع الانقلاب العسكري الذي أطاح حكومة فيجي.

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً، طالب فيه بإعادة ترسيخ السلطة الشرعية بالبلد على الفور. وأعرب عن القلق البالغ وحث على التوصل إلى تسوية سلمية وفقاً لدستور البلد.

نيبال

في ١ كانون الأول/ديسمبر، تم إبلاغ مجلس الأمن، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، برسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس (S/2006/920)، بشأن نجاح حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في إبرام اتفاق سلام شامل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي اليوم نفسه اعتمد المجلس

بالإجماع بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/49)، وجرى فيه الترحيب بالاتفاق والالتزام الذي أعرب عنه الطرفان بتحويل وقف إطلاق النار الحالي إلى سلام دائم. وعلاوة على ذلك أعرب المجلس عن ترحيبه باعترام الأمين العام إرسال بعثة تقييم فنية إلى نيبال ونشر وحدة متقدمة يصل قوامها إلى ٣٥ من أفراد الرصد و ٢٥ من موظفي الانتخابات، وعن تأييده لذلك.

أوروبا

قبرص

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حيث استمع المجلس والبلدان المساهمة بقوات إلى إحاطة قدمها اللواء رافائيل خوسيه بارني، قائد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ثم أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته للنظر في تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص واستمع إلى إحاطة قدمها مايكل مولر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، نظر المجلس، خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، في نص مشروع قرار (S/2006/978) مقدم من الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. ثم اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٧٢٨ (٢٠٠٦)، الذي مدد به المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (مدة الولاية الحالية انتهت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦). وقبل التصويت أدلى ممثل اليونان ببيان.

كوسوفو/صربيا

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المجلس مناقشة نظر خلالها في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2006/906)، الذي تناول التطورات في كوسوفو خلال الفترة من ١٥ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. واستمع المجلس، إلى إحاطة عن معايير التنفيذ قدمها جواكيم روكير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد حضر الجلسة رئيس الوزراء أجيم شيكو ضمن وفد البعثة. واستمع المجلس أيضا إلى بيان أدلت به ساندرا راسكوفيتش - إيفيتش، رئيسة مركز التنسيق بجمهورية صربيا المعني بكوسوفو وميتوهيا.

وفي الجلسة نفسها، استمع المجلس إلى بيانات أدلى بها ممثلو ألبانيا وفنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي) وأوكرانيا.

وشددت الإحاطتان وتبادل الآراء الذي أعقبهما على كون الحالة السياسية في كوسوفو تركز بشكل مكثف على مسألة وضع كوسوفو في المستقبل، التي لا تزال تشكل العامل المهيمن في الحياة السياسية في كوسوفو. وأعرب أعضاء المجلس عن الحاجة إلى المحافظة على زخم العملية السياسية، وعلى أن الدعم المقدم منهم ومن الدول الأعضاء من الأمور الأساسية.

الشرق الأوسط

العراق

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، تلقى المجلس، خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، إحاطة من ديميتريوس بيريكوس، الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في العراق، عن أعمال هذه اللجنة.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على مجلس الأمن، تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2006/945)، الذي عرض فيه الأمين العام آخر مستجدات أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقدم الممثل الخاص للأمين العام للعراق، أشرف جيهانجير قاضي، والسفيرة جاكوي والكوت ساندرز، ممثلة الولايات المتحدة، باسم القوة المتعددة الجنسيات، إحاطة إلى المجلس عن الحالة الأمنية والإنسانية في العراق.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أحاط أعضاء المجلس علما بالرسالة المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق، والتي تضمنت طلبا بتحويل مبلغ ٤٠ مليون دولار من رصيد حساب لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنغوفيك) إلى حساب الممثلة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة. واقترح أعضاء المجلس تحويل المبلغ المطلوب إلى صندوق تنمية العراق في ضوء إعراب حكومة العراق عن اعتزامها شراء مرافق بالقرب من مقر الأمم المتحدة وتحديد مقر الممثلة الحالي فضلا عن دار سكن الممثل الدائم، مع مراعاة أنه يتعين أن يكون الرصيد المتبقي في حساب اللجنة (أنغوفيك) كافيا لتمويل أنشطتها بمستواها الراهن.

العراق/الكويت

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، قدم المنسق الرفيع المستوى المعني بالعراق والتابع للأمين العام، يولي فورونتسوف، إلى المجلس التقرير الثالث والعشرين المقدم من الأمين العام عن مدى وفاء العراق لالتزاماته فيها يتعلق بإعادة أو عودة جميع المواطنين الكويتيين أو مواطني البلدان الأخرى أو رفاقهم وبشأن تحديد مكان المحفوظات الوطنية الكويتية وإعادتها (S/2006/948). وأعرب مجلس الأمن عن دعمه التام لأعمال المنسق الرفيع المستوى ولمهامه. وأصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا بشأن العراق/الكويت.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، رحب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية باتفاق وقف إطلاق النار في غزة واقترح أن يدلي رئيس مجلس الأمن ببيان إلى الصحافة، يرحب فيه بالاتفاق، باسم المجلس. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا رحب فيه بالاتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بإقرار وقف متبادل لإطلاق النار في غزة. ورحب المجلس بالخطوات التي اتخذها الطرفان للمحافظة على وقف إطلاق النار، وأعرب عن أمله بأن يسفر ذلك عن فترة من الهدوء الدائم. وناشد المجلس الطرفين تجنب اتخاذ أي إجراءات قد تعيق إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المجلس مناقشة مواضيعية على المستوى الوزاري بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، تناولت موضوع "السلام المستدام في الشرق الأوسط". وترأس الجلسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، النائب الأول لرئيس الوزراء، ووزير خارجية قطر. وكان معروضا على المجلس التقرير الشامل الذي أعده الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط وعملية السلام أثناء السنوات العشر الأخيرة (S/2006/956).

وخلال المناقشة، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام الذي افتتح الجلسة. وأدلى رئيس المجلس ببيان بصفته النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية قطر. واستمع المجلس إلى بيانين أدلى بهما كل من المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل. وشارك في المناقشة مع ممثلي أعضاء المجلس الآخرين سيف على عيدي، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية تنزانيا المتحدة، وإلكسندر سلطانوف، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، وديانا ستروفوفا، وزيرة الدولة بوزارة خارجية سلوفاكيا.

وأبلغ الأمين العام المجلس أن التوتر على أشده في الشرق الأوسط وأن أفضل الجهود التي بذلتها أجيال عديدة من زعماء العالم قد أخفقت في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي. وحذر من أن المنطقة تمر بأزمة حادة نظرا لانعدام الثقة الشديد بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأشار إلى أن الإخفاق في التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي، الذي طال أمده، لا يزال يشكل المصدر الرئيسي للإحباط وانعدام الاستقرار في المنطقة. وناشد كلا من الطرفين الإقرار برغبة الطرف الآخر في حل الصراع.

وذكر النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية قطر أن أزمة الشرق الأوسط تستتبع عواقب خطيرة وسلبية بالنسبة للمنطقة وللعالم. وأشار إلى أن العدد الكبير من القرارات والمشاريع والخطط والمواقف الدولية لا تكفي بدون توافر الإرادة السياسية الثابتة لتحقيق الأهداف المشتركة التي يمكن أن تخدم مصالح الأطراف كافة. وشدد على الحاجة إلى اتباع نهج منسق ومتكامل وثابت لحل الصراع في الشرق الأوسط. مشيرًا إلى أن مجلس الأمن لا يمنح مسألة السلام في الشرق الأوسط القدر نفسه من الجدية والأهمية الذي يمنحه لمسائل أقل أهمية. وبالفعل ستبقى لهذا الصراع الذي طال أمده عواقب وخيمة على السلم والاستقرار.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس، في مناقشة مواضيعية لاحقة، بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/51) أعرب فيه، في جملة أمور، عن قلقه البالغ إزاء الحالة في الشرق الأوسط وإزاء عواقبها الخطيرة على السلم والأمن. وشدد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة، استناداً إلى جميع قراراته ذات الصلة. كما أعاد تأكيد الدور الحيوي الذي تضطلع به اللجنة الرباعية.

الحالة في الشرق الأوسط (لبنان)

في ٧ كانون الأول/ديسمبر جرى، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، النظر في بيان رئاسي بشأن الحالة في الشرق الأوسط وذلك استجابة لرسالة موجهة من الأمين العام إلى المجلس مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/933) تتضمن تقريراً عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، نظر المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، في هذا التقرير واستمع إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ناقش مجلس الأمن الحالة في الشرق الأوسط، مع تركيز خاص على لبنان. ثم أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2006/52)، قام فيه

المجلس، في جملة أمور، بالإعراب عن دعمه التام لحكومة لبنان الشرعية المنتخبة ديمقراطياً وإدانة أي جهود غير قانونية لزعزعة استقرارها أو التدخل في شؤون لبنان الداخلية، وبالدعوة إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذاً تاماً، وبإعادة تأكيد دعمه التام لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وفي جلسة إحاطة، قدم سيرج برامرتز، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة، إلى المجلس تقريره السادس بشأن التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، السيد رفيق الحريري و ٢٢ ضحية أخرى. واستمع المجلس كذلك إلى بيانين أدلى بهما كل من ممثل لبنان وممثل الجمهورية العربية السورية. وخلال المشاورات غير الرسمية التي أعقبت ذلك، أطلع رئيس اللجنة المجلس على الأعمال ذات الأولوية المتواصلة في التحقيق الجنائي في قضية الحريري، حيث تركز على تحديد هوية الجناة، فضلاً عن تقديم اللجنة المساعدة الفنية في ١٤ قضية أخرى. كما ذكر أن اللجنة قد قدمت المساعدة الفنية إلى السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها في عملية اغتيال وزير الصناعة اللبناني بيار الجميل، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع المجلس في جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، واستمع المجلس والبلدان المساهمة بقوات إلى إحاطة قدمتها ليزا بوتنهايم، مديرة شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام.

وفي اليوم نفسه، أحاط المجلس خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، علماً بتقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2006/938) الذي يغطي الفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، استرعى رئيس مجلس الأمن، خلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار وارد في الوثيقة S/2006/973. وفي اليوم نفسه اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٢٩ (٢٠٠٦)، الذي قام فيه بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وبالطلب من الأمين العام أن يقدم في نهاية الفترة تقريراً بشأن الحالة والتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). وعلاوة على ذلك أدلى الرئيس باسم المجلس ببيان (S/PRST/2006/54) أبرز فيه الحاجة إلى تحقيق تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط.

مسائل أخرى

عدم الانتشار/جمهورية إيران الإسلامية

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عمم ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مشروع قرار بشأن الأنشطة النووية التي تضطلع بها جمهورية إيران الإسلامية.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وخلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، عمم ممثل المملكة المتحدة نسخة منقحة من مشروع القرار.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، وخلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، عمم ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة نسخة أخرى منقحة من مشروع القرار.

وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر استرعى مجلس الأمن الانتباه إلى نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2006/1010، المقدم من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة. وقبل التصويت، أدلى ببيان ممثل كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ورئيس المجلس، بصفته ممثلا لقطر. واتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، الذي فرض به جزاءات على جمهورية إيران الإسلامية بسبب ما تضطلع به من أنشطة نووية قد تؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية، في ضوء عدم وفائها حتى الآن بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعدم تلبيةها المستمر لمتطلبات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأنشأ المجلس في هذا الصدد كذلك لجنة تابعة له. وقرر المجلس بموجب قراره هذا أنه يتعين على جمهورية إيران الإسلامية أن تقوم بدون أي تأخير، بوقف جميع أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته، بما في ذلك الأبحاث والتطوير والأعمال المتعلقة بجميع المشاريع المتصلة بالماء الثقيل. وفي أعقاب اتخاذ القرار، أدلى ببيان تعليلا للتصويت، ممثل كل من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان والصين وجمهورية ترازيا المتحدة والأرجنتين. وأدلى ببيان كذلك ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

تكريم الأمين العام السيد كوفي عنان

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالتركية القرار ١٧٣٣ (٢٠٠٦) تكريما للأمين العام المنتهية ولايته، السيد كوفي عنان. وأقر المجلس بالدور الرئيسي الذي أداه السيد عنان في توجيه المنظمة لدى اضطلعه بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما أقر المجلس بالجهود الدؤوبة التي بذلها في سبيل الوصول إلى حلول عادلة ودائمة لمختلف النزاعات والصراعات في شتى أنحاء المعمورة. وأثنى على الإصلاحات التي بدأها وعلى المقترحات

الكثيرة التي قدمها بشأن إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة وتعزيز دورها وأدائها. وفي أعقاب التصويت، أعرب السفير القطري ناصر عبد العزيز النصر، باسم أعضاء المجلس، عن عظيم تقديره للسيد عنان.

وبعد ذلك، أشار السيد عنان، في كلمته الختامية أمام المجلس، إلى أن أعمال المجلس قد تعززت خلال العقد الماضي، مما أكسب الأمانة العامة مزيداً من الاتساق وأسندتها ولايات أكثر قوة، وبالتالي كفل اتخاذ قرارات متبعة صارمة، وتعزيزاً للولايات وتوفيراً للموارد اللازمة. وبعد أن أشار إلى أن الكثير من الصراعات قد تم حلها بالسبل السلمية، ذكر أن التوتر المستمر في الشرق الأوسط والمعاناة الإنسانية في دارفور يشكلان أمثلة على الأزمات التي لم تحل بعد. ورغم ذلك، أشار الأمين العام إلى سيراليون بوصفها قصة نجاح ومثلاً جيداً على التعاون المشترك والإنجازات المشتركة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

المسائل العامة المتصلة بالجزءات

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر نظر المجلس في مسائل عامة متصلة بالجزءات استناداً إلى نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي والأرجنتين وبيرو والدانمرك وسلوفاكيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان (S/2006/996). واتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، الذي قام به المجلس بالالتزام بكفالة وضع إجراءات عادلة وواضحة لإدراج أسماء الأفراد والكيانات في قوائم الجزاءات ورفعها منها، وكذلك بمنح الإعفاءات لأسباب إنسانية وبالطلب من الأمين العام أن ينشئ داخل الأمانة العامة مركز تنسيق لتلقي الطلبات المتعلقة برفع الأسماء من القائمة.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر وخلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، استرعى رئيس المجلس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار وارد في الوثيقة S/2006/1004. وبعد ذلك، في جلسة رسمية، استرعى الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى تقرير الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزءات (S/2006/997). واتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٣٢ (٢٠٠٦)، الذي قام به المجلس بأمور منها الإعراب عن ترحيبه بتقرير الفريق العامل وبتقريره أن الفريق العامل قد أنجز ولايته المتمثلة في وضع توصيات عامة بشأن كيفية تحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة. وأحاط علماً بأفضل الممارسات والأساليب الواردة في تقرير الفريق العامل وطلب إلى الهيئات الفرعية التابعة للمجلس أن تحيط هي الأخرى علماً بها.

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن في مناقشة مفتوحة، إلى إحاطة من يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ الذي انتهت ولايته، بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وأطلع المجلس على الحالة الراهنة للمدنيين في عدد من الصراعات وحثه على كفالة تزويد بعثات حفظ السلام بالموارد الملائمة والكافية. وأعرب أعضاء المجلس عن امتنانهم وتقديرهم له على ما أنجزه من أعمال. ثم تلا رئيس مجلس الأمن بياناً صحفياً أعرب فيه عن الاستياء من الهجمات ضد المدنيين خلال الصراعات المسلحة.

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أعرب ممثل كل من اليونان وفرنسا والداغمارك وسلوفاكيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عن اعتزامهم تقديم مشروع قرار بشأن حماية الصحفيين في الصراعات المسلحة.

وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وخلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، نظر أعضاء المجلس في نص مشروع قرار (S/2006/1023). وفي اليوم نفسه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، الذي تضمن إدانة للهجمات المتعمدة ضد الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم في حالات الصراع المسلح، والإهابة بجميع الأطراف أن توقف هذه الممارسات وأن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وأكد كذلك، في جملة أمور، أنه سيتناول مسألة حماية الصحفيين في الصراعات المسلحة حصراً في إطار بند جدول الأعمال المعنون "حماية المدنيين في الصراعات المسلحة".

التحديات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ناقش مجلس الأمن خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، نص رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب (S/2006/989). وأجرى المجلس في أثناء المناقشة استعراضاً شاملاً للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، استناداً إلى تقرير أعدته لجنة مكافحة الإرهاب، وشاركت فيه رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب والمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ثم أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان باسم المجلس (S/PRST/2006/56)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بإعادة تأكيد موقفه القاطع المناهض للإرهاب وطالب الدول بمكافحته، وشدد على أهمية

القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وسلّم بأهمية التعاون عبر الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. وتضمن البيان نتائج استعراض المجلس للمديرية.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وخلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، استرعى رئيس المجلس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي والأرجنتين وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وسلوفاكيا والدانمرك وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان. ثم اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٣٥ (٢٠٠٦)، الذي قام به بتعزيز عملية تحديد هوية الإرهابيين من خلال التشدد في إجراءات إدراج الأسماء في القائمة وشطبها منها وبحث الدول على مضاعفة جهودها الرامية إلى تجميد أموال الإرهابيين ومنع دخولهم إلى أراضيها أو عبورها وحظر إمدادهم بالأسلحة أو الذخيرة. وقرر المجلس أنه يتعين على اللجنة مواصلة وضع واعتماد وتطبيق مبادئ توجيهية بشأن إدراج الأسماء في القائمة، وأنه ينبغي لها استعراض مبادئها التوجيهية فيما يتعلق بطلبات الاستثناء. وبعد اتخاذ القرار، أدلى ممثل قطر ببيان.

مشروع تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، نظر مجلس الأمن في مشروع تقريره المقدم إلى الجمعية العامة عن الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وذلك بموجب المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. واستمع أيضاً إلى بيان إيضاحي من تولىاميني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. واعتمد المجلس مشروع التقرير بالإجماع، ولقد ورد ذلك في مذكرة من رئيس المجلس (S/2006/942).

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة/المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، نظّم مجلس الأمن مناقشة نظر خلالها في أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتلقى المجلس إحاطة من القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكارلا دل بونتي، المدعية العامة للمحكمة، والقاضي إريك موز، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وحسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة. وتبادل أعضاء المجلس الآراء معهم. واستمع المجلس كذلك إلى بيان من كل من وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي لجمهورية صربيا وممثل رواندا وممثل البوسنة والهرسك.

الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها كل من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة له، وهم: سيزار مايورال، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات، وإلين مارغريته لوي، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، وأدامانتايوس ف. فاسيلاكيس، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، وكيتر أوشيما، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، وتوفاكو ن. مانونغبي، الذي تكلم نيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون.

تذييل

القرارات

التاريخ	رقم القرار	البند	رقم الجلسة	تاريخ مشروع القرار	مقدمو مشروع القرار
٦ كانون الأول/ ١٧٢٥ (٢٠٠٦)	الحالة في الصومال	٥٥٧٩	٦ كانون الأول/ ديسمبر	جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا والكونغو والولايات المتحدة الأمريكية	
١٥ كانون الأول/ ١٧٢٦ (٢٠٠٦)	الحالة في كوت ديفوار: التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/939)	٥٥٩١	١٤ كانون الأول/ ديسمبر	الرئيس	
١٥ كانون الأول/ ١٧٢٧ (٢٠٠٦)	الحالة في كوت ديفوار: رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2006/964)	٥٥٩٢	١٤ كانون الأول/ ديسمبر	الرئيس	
١٥ كانون الأول/ ١٧٢٨ (٢٠٠٦)	الحالة في قبرص: تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2006/931)	٥٥٩٣	١٤ كانون الأول/ ديسمبر	الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية	
١٥ كانون الأول/ ١٧٢٩ (٢٠٠٦)	الحالة في الشرق الأوسط	٥٥٩٦	١٣ كانون الأول/ ديسمبر	الرئيس	
١٩ كانون الأول/ ١٧٣٠ (٢٠٠٦)	المسائل العامة المتصلة بالجزاءات	٥٥٩٩	١٩ كانون الأول/ ديسمبر	الاتحاد الروسي والأرجنتين وبيرو والدانمرك وسلوفاكيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان	
٢٠ كانون الأول/ ١٧٣١ (٢٠٠٦)	الحالة في ليبيا: رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيا (S/2006/976)	٥٦٠٢	١٩ كانون الأول/ ديسمبر	الرئيس	
٢١ كانون الأول/ ١٧٣٢ (٢٠٠٦)	المسائل العامة المتصلة بالجزاءات	٥٦٠٥	٢١ كانون الأول/ ديسمبر	الرئيس	
٢٢ كانون الأول/ ١٧٣٣ (٢٠٠٦)	تكريم الأمين العام الذي انتهت مدة ولايته	٥٦٠٧	٢٠ كانون الأول/ ديسمبر	الرئيس	
٢٢ كانون الأول/ ١٧٣٤ (٢٠٠٦)	الحالة في سيراليون: التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون (S/2006/922)	٥٦٠٨	٢١ كانون الأول/ ديسمبر	الرئيس	

التاريخ	رقم القرار	البند	رقم الجلسة	تاريخ مشروع القرار	مقدمو مشروع القرار
٢٢ كانون الأول/ديسمبر (٢٠٠٦) ١٧٣٥	التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية	٥٦٠٩	٢١ كانون الأول/ديسمبر	الاتحاد الروسي والأرجنتين وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وسلوفاكيا والسنداعرك وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان	
٢٢ كانون الأول/ديسمبر (٢٠٠٦) ١٧٣٦	الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٦١٠	٢١ كانون الأول/ديسمبر	فرنسا	
٢٣ كانون الأول/ديسمبر (٢٠٠٦) ١٧٣٧	عدم الانتشار	٥٦١٢	٢٣ كانون الأول/ديسمبر	ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
٢٣ كانون الأول/ديسمبر (٢٠٠٦) ١٧٣٨	حماية المدنيين في الصراعات المسلحة	٥٦١٣	٢٢ كانون الأول/ديسمبر	الرئيس	

بيانات رئاسية

التاريخ	رقم البيان الرئاسي	البند	رقم الجلسة
١ كانون الأول/ديسمبر	٤٩	رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)	٥٥٧٦
٦ كانون الأول/ديسمبر	٥٠	الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٥٨٠
١٢ كانون الأول/ديسمبر	٥١	الحالة في الشرق الأوسط: تقرير الأمين العام بشأن الشرق الأوسط	٥٥٨٤
١٢ كانون الأول/ديسمبر	٥٢	الحالة في الشرق الأوسط: رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/933)	٥٥٨٦
١٥ كانون الأول/ديسمبر	٥٣	الحالة في تشاد والسودان	٥٥٩٥
١٥ كانون الأول/ديسمبر	٥٤	الحالة في الشرق الأوسط: تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2006/938)	٥٥٩٦
١٩ كانون الأول/ديسمبر	٥٥	تقارير الأمين العام عن السودان	٥٥٩٨
٢٠ كانون الأول/ديسمبر	٥٦	التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية	٥٦٠٠
٢٠ كانون الأول/ديسمبر	٥٧	الحالة في منطقة البحيرات الكبرى	٥٦٠٣
٢١ كانون الأول/ديسمبر	٥٨	الحالة في كوت ديفوار	٥٦٠٦
٢٢ كانون الأول/ديسمبر	٥٩	الحالة في الصومال	٥٦١١

مذكرات من الأمين العام

التاريخ	الرمز	البند	رقم الجلسة
٧ كانون الأول/ديسمبر	S/2006/942	النظر في مشروع تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة	٥٥٧٨

بيانات صحفية

التاريخ	الرمز	البند
٤ كانون الأول/ديسمبر	SC/8885	حماية المدنيين في الصراعات المسلحة
٦ كانون الأول/ديسمبر	SC/8889	الشرق الأوسط
٧ كانون الأول/ديسمبر	SC/8894	فيجي
١٣ كانون الأول/ديسمبر	SC/8899	العراق/الكويت
١٥ كانون الأول/ديسمبر	SC/8910	غينيا - بيساو
٢١ كانون الأول/ديسمبر	SC/8921	بوروندي
٢٧ كانون الأول/ديسمبر	SC/8931	السودان